

الأصول في النحو

منه لأن المأمورَ بعضها والمنهي بعضها وقربه أنهما قد أحاطا بالأمر وقال : وليس يجوزُ
الخفض عندنا إلا على العطف على عاملين فيمن أجازَه .
وأما قولُهم : ما كلُّ سوداءَ - تمرَّةٌ ولا بيضاءَ - شحمةٌ فقال سيبويه : كأنكَ أظهرتَ كلَّ -
مضمرةٍ فقلت : ولا كلُّ - بيضاءَ فمذهب سيبويه أنَّ - (كلُّ -) مضمرةٌ هنا محذوفةٌ وكذلك : .
أُكَلِّ - امرءٌ - تحسبَينَ - أمراً ... ونارٌ - توقدُ - بالليلِ - ناراً) .
يذهب إلى أنه حذف (كلُّ -) بعد أن لفظ بها ثانية وقال : استغنيت عن تثنية (كلُّ -)
لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب قال : وجاز كما جازَ في قوله : ما
مثلُ عبد اللّهِ - يقولُ ذاكَ - ولا أخيه - وإن شئت قلت : ولا مثلَ أخيه - فكما جازَ في جمع
الخبر كذلك يجوزُ في تفريقه وتفريقه أن تقول : ما مثلُ عبد ا يقولُ ذاكَ ولا أخيه يكرهُ
ذاكَ قال : ومثلُ ذلكَ : ما مثلُ أخيكَ - ولا أهلكَ يقولانِ ذلكَ فلما جازَ في هذا جازَ في
ذاكَ .

وأبو العباس C لا يجيزُ : ما مثلُ عبد ا يقولُ ذاكَ - ولا أخيه - يكرهُ ذاكَ والذي بدأ
به سيبويه الرفعُ في قولك : ما كلُّ سوداءَ - تمرَّةٌ ولا بيضاءَ - شحمةٌ والنصب في (ناراً)
هو الوجه وهذه الحروف شواذٌ فأما من ظنَّ أن من جرَّ آياتٍ في الآية فقد عطف
على عاملين فغلطُ منه وإنما نظير ذلك قولك : إنَّ - في الدار علامةٌ للمسلمين والبيتِ -
علامةٌ للمؤمنين - إعادة علامة تأكيد وإنما حسنت الإعادة للتأكيد لما طال الكلام كما
تعاد (إن) إذا طال الكلام وقد ذكرنا هذا في باب إنَّ وأنَّ ولولا أنا ذكرنا التأكيد